



بنك الخليج - الكويت

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الثالث من عام 2021

28 أكتوبر 2021

المشاركون:

السيد/ طوني ضاهر - الرئيس التنفيذي

السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانثيز - إي إف جي هيرمس

إيلينا:

مساء الخير وصباح الخير على الجميع. أنا إيلينا سانثيز. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الثالث من سنة 2021. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ طوني ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين لبنك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالربع الثالث من عام 2021. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الثالث من سنة 2021، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي، السيد/ طوني ضاهر، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وجميع المبالغ الواردة في العرض معبر عنها بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 11 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ طوني ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج. طوني؟

طوني: شكراً، دلال. صباح الخير ومساء الخير على الجميع. قبل أن أقوم بتغطية البيانات المالية التفصيلية، أود أن أشير إلى بعض النقاط الموجزة فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية في الكويت. أدى استئناف الأنشطة الاقتصادية مع عودة الشركات للعمل بكامل طاقتها وارتفاع أسعار النفط إلى تعزيز الثقة في النظرة المستقبلية الاقتصادية مدعوماً بالإنفاق الاستهلاكي وآفاق النمو.

و يشكل الإنفاق الاستهلاكي المتزايد أحد المحركات الرئيسية للانتعاش الاقتصادي في الكويت، مدعوماً ببرنامج تأجيل القروض الثاني لمدة ستة أشهر للمقترضين الكويتيين وزيادة الطلب مؤخراً على القروض الاستهلاكية. وحافظ الإنفاق على متانته نظراً للتقدم الجيد في أخذ اللقاحات، كما شهدنا تراجع ملحوظ في معدل الإصابات، مما ساعد على إزالة العديد من القيود المفروضة على السفر بشكل خاص. وقد تم السماح للأجانب ممن تلقوا اللقاحات بدخول الكويت اعتباراً من شهر أغسطس مع زيادة حجم استيعاب القادمين إلى المطار من 5 آلاف مسافر في أوائل شهر يوليو إلى 10 آلاف مسافر اعتباراً من أوائل شهر سبتمبر مما أتاح سهولة السفر من وإلى الكويت. وقد أعلن مجلس الوزراء الكويتي مؤخراً، عودة "الحياة الطبيعية الحذرة" في الدولة، ودخول المرحلة الخامسة والأخيرة من خطة العودة للحياة الطبيعية، وتخفيف القرارات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا للمحصنين و التي تضمنت تشغيل مطار الكويت بكامل طاقته الإستيعابية.

وبالانتقال للحديث عن بنك الخليج، فقد تمكنا من تطوير أعمالنا في كل من قطاعي الشركات والأفراد وذلك دون الاضرار بجودة محفظتنا التي حافظت على مرونتها. وقد تم تحقيق ذلك بشكل كبير من خلال إستراتيجيتنا التي تركز على ما يلي:

1. تعزيز النمو الانتقائي في الخدمات المصرفية للشركات وشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توسيع نطاق المنتجات وتحسين الخدمات.
2. زيادة الحصة السوقية للخدمات المصرفية للأفراد مع استهداف شرائح العملاء الشباب وأصحاب الثروات؛ و
3. تطوير المنصات المصرفية الرقمية للبنك من أجل تعزيز مكانته التنافسية.

وعلى صعيد الخدمات، نواصل تقديم الدعم لعملائنا من خلال خدمات القنوات الموحدة Omni Channel التي تتسم بالسلاسة والسهولة بفضل التحول الرقمي لمعظم أنشطة البنك الرئيسية. ونحن بصدد إجراء تحول رقمي لمعظم أنشطة البنك الرئيسية لزيادة الكفاءة وتعزيز أداء البنك وتقوية ضوابطه المؤسسية.

لقد أعلننا عن إطلاق خاصية جديدة على تطبيق الهاتف النقال للبنك تتيح للعملاء إمكانية فتح حسابات مصرفية في أقل من دقيقة، مما يعد بداية لعهد رقمي جديد بالنسبة لعملاء بنك الخليج. هذا وقد أصبحت الآن عملية فتح حساب مصرفي لدى بنك الخليج من أبسط وأسرع ما يكون في الكويت.

ونتوقع أن تساهم التحسينات التكنولوجية التي قمنا بها في تسهيل الخدمات المصرفية التي نقدمها لعملائنا وتعزيز تميزنا من الناحية التشغيلية. وعلاوة على ذلك، نسعى دائماً إلى تحسين مستويات الأمان لرفع مستوى الحماية لعملائنا.

وتعتبر الاستدامة جزءاً هاماً ولا يتجزأ من استراتيجيتنا. نحن ملتزمون تجاه كافة أصحاب المصالح والمجتمع والاقتصاد بشكل عام. ومن هذا المنطلق، يسرني الإعلان بأن بنك الخليج سيقوم قريباً بإصدار أول تقرير رسمي حول الاستدامة. وسوف يقدم التقرير الأولي وجهة نظر موحدة حول مساهمة بنك الخليج في تطوير الاستدامة في القطاع المالي. كما يقدم خطة عمل حول كيفية قيامنا بنقل هذه المبادرة إلى المستوى التالي. ويستند النهج الذي اعتمدناه إلى العديد من القواعد المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) وتقارير الإفصاح عن ممارسات الاستدامة في بورصة الكويت.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن أخص لكم نتائجنا المالية في خمس نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 50% للأشهر التسعة الأولى من 2021، ليبليغ 27.5 مليون د.ك.، مقارنةً بمبلغ 18.4 مليون د.ك. في الفترة نفسها من العام الماضي.

ثانياً، بلغت الإيرادات التشغيلية المعلنة للبنك 125.5 مليون د.ك. للأشهر التسعة الأولى من 2021، أي بنمو نسبته 8% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2020. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالزيادة في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 6% أو 5.8 مليون د.ك. والتحسين في الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 14% أو 3.4 مليون د.ك. والانخفاض في إجمالي المخصصات بنسبة 24% أو 12 مليون د.ك.

ثالثاً، حافظت جودة الموجودات في البنك على قوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.3% في الربع الثالث من 2021، ويشكل هذا تحسناً بواقع 1.5% عند مقارنته بالفترة نفسها

من العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بمخصصات كبيرة مع نسبة تغطية تبلغ 472%.

رابعاً، لا تزال الحدود الدنيا الرقابية لرأس المال التي تم تخفيضها في 2020 باقيةً على ما هي عليه ، مما أتاح للبنك الحصول على مصدات إضافية تتجاوز تلك الحدود الدنيا. حيث إن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لها مصدة بمقدار 441 نقطة أساس (13.9% مقابل 9.5%) ولمعدل كفاية رأس المال مصدة بمقدار 467 نقطة أساس (16.2% مقابل 11.5%). وقد ساعدت هذه المصدات المريحة على نمو أعمال البنك بما يتماشى مع إستراتيجيته.

وخامساً، حافظ البنك على تصنيفاته في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى، وفيما يلي سرد لتصنيفات البنك الحالية:

- أقيمت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف البنك للمصدر على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "سلبية".
- وقامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف البنك للعمليات الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة ستاندارد آند بورز بتعديل تصنيف البنك الائتماني من المرتبة "A-" إلى المرتبة "BBB+" كما عدلت النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة". وجاء التصنيف الأخير تبعاً لتخفيض الوكالة لتصنيف الكويت السيادي من "AA-" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية "سلبية".

وبهذا، أترك المجال الآن إلى رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيغطي البيانات المالية للأشهر التسعة الأولى من 2021 بمزيد من التفاصيل. ديفيد؟

ديفيد:

شكراً، طوني.

بالانتقال إلى الصفحة 3، يمكننا مشاهدة الفروقات الرئيسية في صافي الربح للأشهر التسعة الأولى من عام 2020 البالغ 18.4 مليون د.ك. إلى صافي الربح في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 والبالغ 27.5 مليون د.ك. وجاءت الزيادة البالغة 9.1 مليون د.ك. في أرباحنا مدفوعة بثلاث عوامل ايجابية. أولاً: حققنا صافي إيرادات من الفوائد أعلى بواقع 5.8 مليون د.ك. نتيجة لنمو القروض والانخفاض في تكلفة الأموال. ثانياً: مع استعادة زخم النشاط الاقتصادي، شهدت الرسوم و إيرادات تبادل العملات الأجنبية تحسناً للبنك بمقدار 3.7 مليون د.ك. وثالثاً: انخفاض إجمالي المخصصات لدينا بمقدار 12 مليون د.ك. ومع ذلك فقد قوبلت هذه العوامل الإيجابية جزئياً بزيادة قدرها 11.5 مليون د.ك. في المصروفات التشغيلية والتي سأقوم بتغطيتها لاحقاً.

يمكنكم أيضاً مشاهدة التحسن في العائد على حقوق المساهمين بمقدار 1.8 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، لدينا المزيد من التفاصيل في بنود بيانات الدخل.

وفي أقصى اليمين، السطر 1، نجد أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 24.6 مليون د.ك. أو 15%، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى إعادة تسعير الموجودات ومنح قروض جديدة بسعر فائدة أقل إثر قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020 وانخفاض عائدات الأصول السائلة.

وفي السطر 2، نجد أن مصروفات الفوائد في مصرفنا قد انخفضت بمقدار 30.4 مليون د.ك. أي بنسبة 44% من 69.8 مليون د.ك. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 إلى 39.4 مليون د.ك. في 2021. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لظروف السيولة المواتية بالإضافة إلى الاسترداد الكامل لسندات الدين المساندة للشريحة الثانية من رأس المال والبالغة 100 مليون د.ك. واستبدالها بسندات بسعر منخفض ومدة اقتراض متوسطة الأجل.

وفي السطر 6، نرى أن الإيرادات التشغيلية شهدت نمواً بواقع 8% إلى 125.5 مليون د.ك.، مقارنةً بمقدار 116.4 مليون د.ك. في الأشهر التسعة الأولى من 2020، وذلك نتيجةً للانخفاض الكبير في مصروفات الفوائد بالمقارنة مع إيرادات الفوائد، بالإضافة إلى التحسن في الرسوم وإيرادات تبادل العملات الأجنبية بمقدار 3.7 مليون د.ك. أو 16% مدفوعاً باستئناف الأنشطة الاقتصادية بشكل كامل.

وفي السطر 7، يتضح أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت بمقدار 11.5 مليون د.ك.، أي 24% على أساس سنوي، إلا أنها انخفضت بنسبة 4% بالمقارنة مع الربع الثاني من هذه السنة. وتأتي الزيادة السنوية مدفوعة بشكل خاص باستثمارنا المستمر في إستراتيجية التحول الرقمي وانخفاض المصروفات التشغيلية المعلن عنها في نفس الفترة من العام الماضي بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتلقي الدعم الحكومي. وكان هناك بعض البنود في النصف الأول من عام 2021 والتي لا نتوقع تكرارها في النصف الثاني.

وفي السطر 9 في الخانات الخضراء، نشاهد أن تكاليف الائتمان قد انخفضت من 45 مليون د.ك. في الأشهر التسعة الأولى من 2020 إلى 35.3 مليون د.ك. في الفترة نفسها من 2021 مؤدية إلى تكلفة مخاطر بلغت 104 نقطة أساس من بداية السنة وحتى تاريخه.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، نشاهد الميزانية العمومية وكيف تحركت البنود من 30 سبتمبر 2020 إلى 30 سبتمبر 2021. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات وكيف تغير على مدى الاثني عشر شهراً الماضية.

أولاً، أود أن أركز على الموجودات الموضحة في النصف العلوي من الصفحة.

وعلى مدى الاثني عشر شهراً الماضية، ارتفع مجموع الموجودات في مصرفنا بمقدار 395 مليون د.ك. أي بنسبة 7%، ليبلغ 6.3 مليار د.ك. مقارنةً بمقدار 5.9 مليار د.ك. في السنة السابقة. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى حد كبير إلى الزيادة بمقدار 147 مليون د.ك. أو 12% في الموجودات السائلة (الموضحة في السطر 5) والزيادة بمبلغ 268 مليون د.ك. أو 6% في صافي القروض (الموضح في السطر 9). إلا أنه عند المقارنة على أساس منذ بداية السنة وحتى تاريخه، فقد شهد صافي القروض نمواً بمقدار 360 مليون د.ك. أي 8% وشهد إجمالي الموجودات نمواً بمقدار 217 مليون د.ك. أي 4%، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لإجمالي الموجودات (الواردة بالحروف العريضة **bolded**)، نرى أن المزيج لم يتغير بصورة تذكر عما كان عليه من عام مضى.

وفي الأسطر 15، 16 و17، ترون أن معظم تمويلنا يأتي من المستحق للبنوك، والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء. ونتيجةً لنمو وودائع العملاء في مصرفنا واستقطاب المزيد من التمويل المصرفي قصير الأجل، فقد تمكنا من خفض مزيج الودائع الذي يأتي من المؤسسات المالية خلال الأشهر الإثني عشر الماضية والموضح في السطر 16.

وفي السطر 18، فقد قمنا في شهر مايو من العام الحالي باسترداد سنداتنا المساندة من الشريحة الثانية بمبلغ 100 مليون د.ك. واستبدالها بسندات مساندة بمبلغ 50 مليون د.ك.

بمعدلات فائدة منخفضة. كما قمنا بالحصول على تمويل متوسط الأجل بمقدار 100 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى جودة الموجودات، فقد وصلت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، والموضحة في السطر 25، إلى 1.3% في نهاية سبتمبر 2021، منخفضة من 1.5% في الفترة نفسها من العام الماضي. وظلت نسبة التغطية، والواردة في السطر 26، قوية حيث وصلت إلى 472% في نهاية سبتمبر 2021.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 30 سبتمبر 2021 بلغ إجمالي المخصصات في مصرفنا 297 مليون د.ك. بينما المطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 هو مبلغ 183 د.ك.، مما أتاح لنا تجنب ما قيمته 114 مليون د.ك. من مخصصات فائضة، تفوق إجمالي المخصصات بمقدار 38%.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، يوجد توضيح لإجمالي القروض على مراحل، أولى وثانية وثالثة. وبالاطلاع على الرسم البياني في أعلى الصفحة، ترون أن المرحلة الأولى تجاوزت 90% للفترات الثلاث، بينما تراجع المرحلة الثانية من 7.7% في نهاية سبتمبر 2020 إلى 5.6% في نهاية سبتمبر 2021، كما تحسنت المرحلة الثالثة من 1.6% إلى 1.4% لنفس الفترة.

ويوضح الرسم البياني إلى اليسار أسفل الصفحة تكوين مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9. وبلغت المرحلة الأولى 21.8% كما في 30 سبتمبر 2021، بعد أن كانت 17.1% منذ عام مضى. أما المرحلة الثانية فتشهد انخفاضاً من 48.4% منذ عام مضى إلى 43.9% كما في 30 سبتمبر 2021 وبلغت المرحلة الثالثة 34.3% مقارنةً بنسبة 34.4% منذ عام مضى.

أما الرسم البياني إلى يمين الصفحة فيوضح أن تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية. وكما في 30 سبتمبر 2021 كانت 0.6% للمرحلة الأولى، 20% للمرحلة الثانية، و73.1% للمرحلة الثالثة. إلا أن إجمالي التغطية يعتبر أعلى بكثير، حيث إن لدينا مخصصات بلغت 114 مليون د.ك. فوق المطلوب بموجب المعيار المحاسبي رقم 9، والبالغ 183 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نجد أن النسب الرأسمالية الرقابية لمصرفنا كما في 30 سبتمبر 2021 ظلت أعلى بكثير من الحد الأدنى الحالي لكل من النسبتين والحدود الدنيا التي كانت سائدة ما قبل جائحة كورونا.

وإلى اليسار أعلى الصفحة، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.9% أي أعلى بمقدار 441 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغة نسبته 9.5% و191 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي السائد قبل الجائحة، ونسبته 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، بلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 16.2% أي أعلى بمقدار 467 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي والبالغ نسبته 11.5% و217 نقطة أساس أعلى من الحدود الدنيا الرقابية السائدة قبل الجائحة، والبالغة نسبتها 14%.

أما الموجودات الموزونة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فقد نمت بما يقارب 4% مدفوعة بشكل أساسي بنمو القروض على أساس سنوي.

وإلى الأسفل في اليمين، يتبين أن نسبة الرافعة المالية لمصرفنا كما في 30 سبتمبر 2021 بلغت 9.4%، أي أقل من 9.6% لنفس الفترة من السنة الماضية، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 9، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية التي بلغت 279% كما في 30 سبتمبر 2021 وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر بلغت 106% لنفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن كلتا النسبتين لا تزالان أعلى من حدودهما الدنيا الجديدة البالغة نسبتها 80% وحدود ما قبل جائحة كورونا والبالغة 100%.

كما أود أن أطلعكم على أن بنك الكويت المركزي قد أبلغنا مؤخراً بأنه سيبدأ تدريجياً بسحب تطبيق الحدود الرقابية المريحة لنسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال وإعادتها إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا وذلك بحلول عام 2023.

والآن، أود أن أعود إلى السيدة/ دلال لفترة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبت في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم. (توقف)

والآن نستعرض الأسئلة.

دلال (س1): تلقينا سؤالاً حول تكلفة الائتمان. ما هو المعدل التشغيلي المتوقع أو المستويات الطبيعية؟

ديفيد (ج1): شكراً دلال. أنا سعيد بتكاليف الائتمان خلال الربع الثالث. لقد شهدنا انخفاضاً في أرقام الربع الثاني بمقدار 146 نقطة أساس والذي أشرت إلى أنه لن يكون مؤشراً على أي اتجاه عكسي، ولم يكن كذلك. وعندما ننظر إلى الأمر منذ بداية العام حتى تاريخه، نجد أن تكلفة المخاطر تبلغ 104 نقطة أساس وهي أقل بكثير مما شهدناه في عامي 2020 و2019 (وبالتأكيد أقل

بكثير من الرقم القائم بذاته للربع الثاني) ولذلك، اعتقد بأن الأمور تتجه الآن في الاتجاه الصحيح.

وقد ذكرت في الربع الثاني أن التكلفة الطبيعية طويلة الأجل للمخاطر تبلغ حوالي 100 نقطة أساس. ولكن قد يكون هناك اختلافات، من ربع لآخر، ولذلك أعتقد أنه من الأفضل النظر إلى تكلفة المخاطر على أساس سنوي بدلاً من ربع سنوي. كما اعتقد أننا بحاجة إلى النظر إلى عمليات الاسترداد وغالباً ما تكون غير ثابتة ويمكن أن تؤثر على أرقام تكلفة المخاطر. أعتقد أنه علينا أن نتوقع تحسناً في الأرباح القادمة، مع حالات التعافي. فقد نتطلع إلى لتجنب المزيد من المخصصات لحسابات أخرى في حال كان لدينا أي عمليات استرداد كبيرة وذلك للحفاظ على استقرار التكلفة الأساسية للمخاطر نسبياً، مع تحسين تغطية في مكان آخر.

وبشكل عام، أعتقد أن جودة الموجودات تتحرك في الاتجاه الصحيح. فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة لدينا مرة أخرى في هذا الربع، حيث تكونت لدينا ديون غير منتظمة بلغت 14 مليون د.ك بينما تم شطب 16 مليون د.ك. ولدى البنك تغطية إجمالية استثنائية. وعندما ننظر أيضاً إلى النسبة المئوية للمرحلة الثانية التي لا تزال منخفضة للغاية، عند 5.6%. كما تجاوزت مصدات المخصصات لدينا متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وهي تقف الآن عند 114 وأشعر بارتياح كبير حيال ذلك.

دلال (س2): كم بلغ نمو القروض لدى البنك، وما هي توقعاتك لما تبقى من العام؟

ديفيد (ج2): حسناً، لقد شهد هذا العام نمواً قوياً للقروض حيث شهدنا زيادة بنسبة 7.2% منذ بداية العام وحتى تاريخه. ومع ان الربع الثاني كان بطيئاً بعض الشيء، إلا أننا شهدنا انتعاشاً في الربع الثالث نتيجة لعودة النشاط بعد فصل الصيف وانفتاح البلاد. وما زلنا نتابع تقدم السوق الذي نما بنسبة 3.9% حتى نهاية شهر أغسطس. ولهذا السبب، أنا سعيد بأننا لا زلنا نحافظ على

هذه الصدارة. أعتقد أننا نتطلع إلى نمو بمعدل أحادي مرتفع وإلى مواصلة هذا الاتجاه أيضاً حتى عام 2022. كما نشهد نمواً جيداً ومتوازناً عبر خدماتنا المصرفية للأفراد وللشركات، ناهيك عن السيولة الوفيرة لدينا ومركزنا المالي القوي. وباعتقادي، لن تعود نسب رأس المال والسيولة، بحسب تعميم بنك الكويت المركزي الأخير، إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا لحين التأكد من عودة الأمور إلى مجاريها في عام 2023.

دلال (س3): تلقينا سؤالاً عن السيولة في النظام، وهل هناك أي ضغوطات على الهوامش؟

ديفيد (ج3): بالتأكيد، لقد صمدت الهوامش بشكل جيد - وها هي الآن تحافظ على ثباتها للربع السادس على التوالي. ففي الربع الثاني كانت عند 209 نقطة أساس وكذلك الأمر في الربع الثالث. ولكن هناك بعض الضغوطات، فقد شهدنا نمواً للقروض في النظام فاق نمو الودائع مما يرفع من حدة الضغوطات. كما شهدنا ارتفاعاً طفيفاً في تكلفة الأموال لدينا ولا سيما من جانب الدينار الكويتي، وهو الجزء الأكبر من محفظتنا، ولكننا تمكنا من تعويض ذلك للحفاظ على استقرار هامش صافي الفائدة. وأعتقد، كما ذكرت سابقاً، أنه ليس هناك أي محفزات في المستقبل القريب ستغير هذا الهامش في أي اتجاه. لذا، فإن أفضل تخمين هو استقرار هذا الهامش بالنسبة لبقية العام وربما لمعظم العام المقبل.

دلال: شكراً ديفيد، سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

(توقف)

دلال (س4): هناك سؤالين متعلقين بالمصروفات التشغيلية. ما هو المعدل الطبيعي الذي ينبغي علينا توقعه بالنسبة للمصروفات التشغيلية لعام 2021؟

ديفيد (ج4):

شكراً دلال. انخفضت المصروفات مرة أخرى في هذا الربع، وهذا ما سبق أن ذكرته في الربع الثاني. لقد شهدنا انخفاضاً في المصروفات بشكل متتالي في كل ربع من هذا العام. لقد سبق أن ذكرت في النصف الأول من العام أن هناك العديد من العمليات التي لن تتكرر واعتقد أن أرقام الربع الثالث هو انعكاس أفضل لما شهدناه في الربعين الأولين من العام. فقد كان نمو التكلفة على أساس سنوي مرتفعاً للغاية، ولكنه تقلص بشكل مفتعل في عام 2020 ليس فقط بسبب قلة النشاط ولكن كذلك بسبب الدعم الحكومي الذي تم تقديمه لنا بواقع 2.3 مليون د.ك. في الربع الثالث وكذلك في الربع الرابع. ولذلك، فإن عام 2020 لا يشكل قاعدة مناسبة للمقارنة. اما عندما ننظر إلى تكلفة عام 2019 بأكمله والبالغة 78 مليون د.ك.، فإننا نسعى هذا العام إلى أن تكون هذه التكلفة أقل من ذلك كما نتطلع إلى انخفاضها مرة أخرى في عام 2022.

وبالنظر إلى نسبة التكلفة إلى الدخل، أعتقد أننا عندما نقوم بجمع النمو القوي للقروض واستقرار الهامش وبعض الارتفاع في الرسوم مع المزيد من الانخفاض المتوقع في التكاليف لعام 2022، علينا أن نتوقع تحسناً ملحوظاً في نسبة التكلفة إلى الدخل للعام المقبل. قد لا تصل في عام 2022 إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، ولكنها بالتأكيد سوف تقترب كثيراً في هذا الاتجاه.

كما أرى أننا كبنا، فإننا في منتصف رحلة التحول الرقمي الكبير ، كما سيكون هناك فرصاً لتحقيق كفاءة التكلفة بمجرد تطبيقه بالكامل.

دلال: أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. أما الأسئلة المتبقية فهي إما قد تمت تغطيتها بالفعل أثناء العرض، أو إنها تتعلق بالمستقبل. وبذلك، نختم اللقاء اليوم.

فإن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.